دور الاقتصاد الإسلامي
في القضاء علي مشكلة الفقر
من خلال التنمية الاقتصادية

The role of Islamic economics in eliminating the problem of poverty Through economic development

✍ إعداد الدكتور

عبدالرحمن مدعث غلاب دابس العازمي

Abdul Rahman Mudath Ghallab Dabis Al-Azmi

موظف بوزارة العدل الكويتية

دكتوراه في الشريعة الإسلامية

الكويت

دور الاقتصاد الإسلامي في القضاء علي مشكلة الفقر من خلال التنمية الاقتصادية

عبدالرحمن مدعث غلاب دابس العازمي
دكتوراه في الشريعة الإسلامية ، بوزارة العدل الكويتية ، الكويت
البريد الاكلتروني: AbdulRahman14@yahoo.com

الملخص:
الاقتصاد الإسلامي هو العلم الذي تتناول مباحثه البنيان الاقتصادي طبقا لمنهج الشريعة الإسلامية. والمشكلة الاقتصادية بأنها:عدم قدرة المجتمع على إشباع جميع احتياجاته البشرية من السلع والخدمات،في ظل ندرة الموارد، ووسائل الإنتاج. والمشكلة الاقتصادية تتمثل ببساطة في الندرة النسبية للموارد الاقتصادية المتاحة على اختلاف أنواعها،مهما بلغت إحجامها؛فهي موارد محدودة في كل دولة إذا ما قورنت بالحاجات الإنسانية المتعددة والمتجددة باستمرار. و المشكلة الاقتصادية تنشأ من محدودية الموارد،وعدم محدودية الحاجات.

الكلمات المفتاحية : مشكلة الفقر ، مفهوم المشكلة الاقتصادية، جوانب المشكلة الاقتصادية ، الندرة النسبية ، الحل الإسلامي.

The role of Islamic economics in eliminating the problem of poverty Through economic development

Abdul Rahman Mudath Ghallab Dabis Al-Azmi
PhD in Islamic Sharia ، Kuwait Ministry of Justice ، Kuwait
E-mail: AbdulRahman14@yahoo.com

Abstract:
Islamic economics is the science that deals with the economic structure in accordance with the approach of Islamic law. The economic problem is the inability of society to satisfy all its human needs of goods and services, in light of the scarcity of resources and means of production. The economic problem is simply the relative scarcity of available economic resources of all kinds, no matter how small they are. They are limited resources in each country when compared to the multiple and constantly renewed human needs. And the economic problem arises from the limited resources, and the lack of limited needs.

Keywords: The problem of poverty ، The concept of the economic problem ، Aspects of the economic problem ، Relative scarcity ، The Islamic solution.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة :

الاقتصاد الإسلامي هو العلم الذي تتناول مباحثه البنيان الاقتصادي طبقا لمنهج الشريعة الإسلامية وعلى ذلك فهو يتضمن مجموعة المعارف الشرعية الإسلامية وهي مصاغة في عبارات تنم عن الأفكار والآراء، والأساليب، والنظريات، والنواميس التي يهتدي بها في إدراك الظواهر الاقتصادية الإسلامية وتفهمها(١).

ويتسع مصطلح الاقتصاد الإسلامي للقيم العليا، ولكل مسمى يبتغي به الإنسان الرزق الحلال ولاقتصاد الدولة، وماليتها، وتدبير أمور الأسرة، وأن يكون نقيض الإسراف على النفس، أو في المال، وأنه حرب على الحرام في

(١) بحوث في الاقتصاد الإسلامي: مجموعة من العلماء، إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود، المملكة العربية السعودية، ١٩٨٩م، ص ١٦.

المكسب، أو المغنم، ويعنى أعظم العناية بالفقراء، ومن ثم يستحق وصفه بالإسلام(١).

والنشاط الاقتصادي أمر واقع، أما الخلاف فيأتي حول كيفية توجيه هذا النشاط، وتنظيمه، وفقًا لأصول ومبادئ معينة، حسب ما يدين به كل مجتمع.

ومن هنا كان اختلاف الاقتصاد الإسلامي عن الاقتصاد الرأسمالي والاقتصاد الاشتراكي؛ لأن كلاً منهما يحرص على توجيه النشاط الاقتصادي وجهة معينة، بحسب أصوله ومبادئه التي يحرص عليها ويستهدف الالتزام بها.

منهج البحث:

إن هذا الموضوع يحتاج إلى دراسة وصفية وتحليلية مع محاولة المنهج الاستقرائي في بعض مواضعه.

(١) الأخلاق في الاقتصاد الإسلامي: عبد الحليم الجندي، دار المعارف، القاهرة، (د.ت)، ص٤٣.

خطة البحث:

لقد اقتضت طبيعة البحث أن يتكون من مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة، وفهارس، على النحو التالي:

المبحث الأول: مفهوم المشكلة الاقتصادية وأهم جوانبها.

المطلب الأول: مفهوم المشكلة الاقتصادية.

المطلب الثاني: جوانب المشكلة الاقتصادية.

المبحث الثاني: تصور وعلاج الاقتصاد الإسلامي للمشكلة الاقتصادية.

المطلب الأول: تصور الاقتصاد الإسلامي للمشكلة الاقتصادية.

المطلب الثاني: الحل الإسلامي للمشكلة الاقتصادية.

المبحث الأول
مفهوم المشكلة الاقتصادية وأهم جوانبها
المطلب الأول
مفهوم المشكلة الاقتصادية

يمكن تعرف المشكلة الاقتصادية بأنها: عدم قدرة المجتمع على إشباع جميع احتياجاته البشرية من السلع والخدمات، في ظل ندرة الموارد، ووسائل الإنتاج(١)، أما الذي يختلف فهو طريقة حلها، وعلاجها، والتعامل معها، أو حدة هذه المشكلة، وآثارها السلبية(٢).

كما تعرف على أنها: عدم مقدرة المجتمع على تلبية حاجات أفراده التي تتميز بأنها غير محدودة، ومتزايدة،

(١) مبادئ الاقتصاد الجزئي: السيد محمد السريتي، الدار الجامعية، الإسكندرية، ط٢٠٠٤، ١م، ص٣٠.

(٢) أساسيات علم الاقتصاد: محمود يونس، الدار الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٥م، ص٣٩.

ومتجددة، ومتداخلة، وذلك بسبب الندرة النسبية للموارد الاقتصادية(١).

فالمشكلة الاقتصادية تتمثل ببساطة في الندرة النسبية للموارد الاقتصادية المتاحة على اختلاف أنواعها، مهما بلغت إحجامها؛ فهي موارد محدودة في كل دولة إذا ما قورنت بالحاجات الإنسانية المتعددة والمتجددة باستمرار(٢).

فالمشكلة الاقتصادية تنشأ من محدودية الموارد، وعدم محدودية الحاجات، وهذه الأركان يكاد يتفق عليها علماء الاقتصاد الرأسمالي، ويرى الاقتصاد الإسلامي أن السبب الرئيس للمشكلة الاقتصادية هو الإنسان، وليس بُخل الطبيعة، وندرة الموارد(٣).

---

(١) مبادئ الاقتصاد الجزئي: يعقوب سليمان، دار المسيرة، ط١، ص٤٠.

(٢) إسماعيل عبد الرحمن: مفاهيم ونظم اقتصادية، دار وائل، عمان(الأردن)، ٢٠٠٥م، ص٣٢.

(٣) المشكلة الاقتصادية بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي(أوجه الاختلاف وأوجه الاتفاق): معتز عبد الله =

وتبرز المشكلة الاقتصادية لعدم كفاية الموارد الاقتصادية ؛ لتلبية جميع الحاجات الإنسانية لدرجة الإشباع ، وللإنسان متطلبات متعددة من مأكل ، ومشرب ، وملبس ، ومسكن ، وتقوم المشكلة الاقتصادية على جانبين أساسيين هما :

[١] تعدد حاجات الإنسان.

[٢] المحدودية النسبية للموارد و الإمكانيات.

والمشكلة الاقتصادية التي تواجه أي مجتمع هي في الأساس ندرة الموارد ، وهي لا تختلف في طبيعتها عكن المشكلة الاقتصادية التي تواجه أي فرد عندما يحاول أن يصل إلى تحقيق نوع من التوازن بين دخله المحدود وحاجاته

=مسالمة ، مشروع تخرج لمرحلة الماجستير ، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، جامعة اليرموك ، الأردن ، (د.ت) ، ص ٢٢.

المتعددة التي تسعى جميعها إلى الإشباع، وتتنافس في الحصول على جزء من هذه الموارد(١).

وتنشأ المشكلة الاقتصادية من ندرة وسائل إشباع الحاجات، فيحاول كل مجتمع أن يجد الحل الملائم لها، فالاختلاف قائم بين الأنظمة المختلفة(٢).

و المشكلة الاقتصادية هي مشكلة تعدد الحاجات، مع ندرة الموارد، وبعبارة مبسطة هي مشكلة الفقر الذي لا يعدو كونه مظهرًا من مظاهر زيادة الحاجات مع قلة الموارد(٣).

(١) لمحات في اقتصادنا المعاصر: محمد مظلوم حمدي، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٣م، ص ٣.

(٢) موسوعة الاقتصاد الإسلامية(دراسات مقارنة): محمد عبد المنعم الجمال، دار الكتاب المصري بالقاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط١٩٨٠، ١م، ص ٣٤.

(٣) انظر: الإسلام والتوازن الاقتصادي بين الإفراد والدول: ص ٢٩.

أي أن المشكلة الاقتصادية هي مشكلة الفقر الذي لازم الإنسانية عبر التاريخ، ومسألة الفقر مسألة نسبية، تختلف باختلاف الزمان والمكان(١).

ومن هنا فإنه يرى أن موضوع المشكلة الاقتصادية وعلاجها هو موضوع الاقتصاد كله، ممثلاً في ضرورة كفاية الإنتاج، وتكافؤ التبادل، وسلامة التوزيع، وترشيد الاستهلاك(٢).

والمشكلة الاقتصادية هي مشكلة سلوكية، يتسبب فيها الإنسان، وذلك من عدة وجهات منها(٣).

أولاً: حين يفرط في الاستهلاك بشكلٍ لا قيود له، فيغرق في الترف، والإسراف، والتبذير في الأمور الضارة والفاسدة.

---

(١) موسوعة الاقتصاد الإسلامية دراسات مقارنة: ص ٣٥.

(٢) الإسلام والمشكلة الاقتصادية: ص ١٨.

(٣) الأسعار وتخصيص الموارد في الإسلام: عبد الجبار السبهاني، دار البحوث للدراسات الإسلامية، ط٢٠٠٥، ١، ص٢٥١ .

ثانياً: حينما تسود الأثرة، والظلم، والطغيان، فيحدث نهب الدول، والاستيلاء على خيراتها، واستعمارها، وقهرها، ومنع حدوث أي تنمية بها.

ثالثاً: حين يركن الإنسان إلى الكسل، والخضوع، وترك العمل.

وجُملة القول فقد واجهت المشكلة الاقتصادية المجتمعات منذ نشأتها؛ لأنها مشكلة إشباع الحاجات، ومن الطبيعي أن يتناول الإنسان المشكلة بالتفكير والاهتمام، ومن ثم فقد كان الفكر الاقتصادي قديم قدم الإنسان ذاته(١).

❁❁❁❁❁

(١) دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي: حازم الببلاوي، دار الشروق، القاهرة، ط١، ١٩٩٥م، ص١١.

المطلب الثاني
جوانب المشكلة الاقتصادية

هناك جوانب عديدة للمشكلة الاقتصادية لم تكن مطروحة من قبل، وأهمها ظاهرة الانفجار السكاني في الدول المتخلفة، تلك المشكلة التي ابتليت بها - حسب رأيه - الدول في القرن العشرين بالذات، نتيجة ثبات معدلات المواليد، مع الهبوط التدريجي في معدلات الوفيات(١).

ويمكن أن ينظر إلى المشكلة الاقتصادية في الإسلام من جوانب ثلاثة(٢):

١. **جانب إمكانية الإنتاج**: أي الأساليب الفنية والعلمية التي تساعد على استغلال الموارد ويكون ذلك بزيادة البحث العلمي، والتقدم الفكري

(١) الإسلام والمشكلة الاقتصادية: ص١٩، ١٨.

(٢) انظر: الاقتصاد الإسلامي(مفاهيم ومرتكزات): محمد صقر، دار النهضة، عمان، ط١، ص١٧- ١٨.

والتقني، وزيادة الجهد البشري عن طريق العمل والتدريب، وهذا بدوره يساعد على زيادة استغلال الموارد.

٢. **جانب أسلوب توزيع الإنتاج**: ويكون ذلك عن طريق التوزيع الابتدائي، وإعادة التوزيع، وإتباع الأوامر الإسلامية في الزكاة والميراث، وذلك بدوره يقلل الفروق ويقضي على الطبقية.

٣. **الجانب الشخصي لسلوك الإنسان**: ويكون ذلك بالابتعاد عن الترف، والإسراف، والظلم والطغيان، أو التقاعس عن العمل والعجز والكسل، والإسلام يحاول أن يواجه المشكلة الاقتصادية من هذه الجوانب الثلاثة وبصورة مجتمعة.

و المشكلة الاقتصادية هي مشكلة النسبة بين الموارد الاقتصادية، وبين الأعداد السكانية، بحيث إذا كانت الدولة غنية في مواردها الطبيعية، وتسير فيها التنمية الاقتصادية بمعدلات أكثر ارتفاعًا من معدلات الزيادة السكانية، فإن

المشكلة الاقتصادية بالمعنى الذي تم ذكره لا تظهر إطلاقًا، والعكس صحيح إذا كانت الزيادة السكانية أسرع من الزيادة التي تطرأ على الدخل القومي.

❁❁❁❁❁

المبحث الثاني
تصور وعلاج الاقتصاد الإسلامي للمشكلة الاقتصادية
المطلب الأول
تصور الاقتصاد الإسلامي للمشكلة الاقتصادية

إن التصور الإسلامي للمشكلة الاقتصادية لم يرتبط منذ البداية بهدف توفير الضرورات الأساسية للمعيشة، وإنما بهدف رفع مستوي المعيشة وتحسينه، وهو ما انتهي إليه الفكر الاقتصادي الحديث، بعد أربعة عشر قرناً، معبرًا عنه بمصطلح الرفاهية الاقتصادية أو الرخاء المادي(١).

ونفرق بين تصور الإسلام للمشكلة الاقتصادية، وبين نظرة الاقتصاد الرأسمالي والاقتصاد الاشتراكي، فيقول:

"فالاقتصاد الإسلامي لم يعد المشكلة الاقتصادية - كما تصورها الكتاب الرأسماليون ــ أنها مشكلة قلة الموارد، أي مردها إلى الطبيعة ذاتها، وعجزها عن تلبية

(١) منهج الإسلام في مواجهة مشكلة الفقر: العدد(٤٤٥١٣).

الحاجات، ولا هي كما تصورها الكتاب الماركسيون بأنها مشكلة التناقض بين قوى الإنتاج، وعلاقات التوزيع"(١).

وإنما مرد المشكلة الاقتصادية - في نظره - إلى الإنسان نفسه، وقصور سلوكه، سواء من حيث الإنتاج والاستهلاك، أو من حيث التداول والتوزيع، مما لا علاقة له بالطبيعة، أو أشكال الإنتاج، ويستفاد ذلك من قول الله تعالى﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ وَأَنزَلَ مِنْ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنْ الثَّمَرَاتِ رِزْقاً لَكُمْ وَسَخَّرَ لَكُمْ الْفُلْكَ لِتَجْرِيَ فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ وَسَخَّرَ لَكُمْ الأَنهَارَ . وَسَخَّرَ لَكُمْ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ وَسَخَّرَ لَكُمْ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ.وَآتَاكُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لا تُحْصُوهَا إِنَّ الإِنسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾(٢).

(١) الإسلام والمشكلة الاقتصادية: ص٩٩.

(٢) سورة إبراهيم: الآيات(٣٢، ٣٣، ٣٤).

ونخلص من السابق إلى أن[1]:

أ- الاقتصاد الرأسمالي: يرى أن سبب المشكلة الاقتصادية هم الفقراء أنفسهم، سواء لكسلهم، أو لسوء حظهم بشح الطبيعة، أو قلة الموارد، أي أن قضية الفقر في نظره، هي أساسًا قضية قلة إنتاج.

وقد رتب الفكر الاقتصادي الرأسمالي على ذلك أن على الدولة أن تبيح الحرية المطلقة للجميع؛ لينتجوا، ويكسبوا، ويغتنوا، دون قيد أو شرط، وأن على من خانه الحظ أن يرضى بواقعه، فهو نصيبه، وقدر الله له.

ب- الاقتصاد الاشتراكي: يرى أن سبب المشكلة الاقتصادية هم الأغنياء أنفسهم، باستئثارهم بخيرات المجتمع، دون الأغلبية الكادحة، وبالتالي نشوء التناقض بين قوى الإنتاج، وعلاقات التوزيع، فقضية الفقر في نظره هي أساسًا قضية سوء توزيع.

(١) التوازن الاقتصادي بين الأفراد والدول: ص ٣٧.

وقد رتب على ذلك نظرياته في الصراع بين الطبقات، وفي التركيز على تغيير أشكال ووسائل الإنتاج بإلغاء الملكية الخاصة وتصفية الرأسماليين.

جـ - **الاقتصاد الإسلامي**: يرى أن مرد المشكلة ليس هم الفقراء، أو قلة الموارد، كما ذهب الاقتصاد الرأسمالي، كما أنه ليس سببها الأغنياء أو التناقض بين قوى الإنتاج، وعلاقات التوزيع، كما ذهب الاقتصاد الاشتراكي، وإنما هي:

أولاً: مشكلة القصور في استغلال الموارد الطبيعية، لا قلة هذه الموارد، وهو ما عبرت عنه الآية ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لا تُحْصُوهَا﴾(١).

ثانياً: مشكلة أثره الأغنياء، وسوء التوزيع، قال تعالى﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنُطْعِمُ مَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ أَطْعَمَهُ﴾(٢).

(١) سورة إبراهيم: من الآية (٣٤).

(٢) سورة يس: الآية (٤٧).

وخلاصة القول فإن هناك اختلافاً جوهرياً بين طبيعة المشكلة الاقتصادية من منظور الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي في توصيف المشكلة الاقتصادية، بينما هناك اتفاق حول وجود المشكلة الاقتصادية على المستوى الكوني(١).

ومن أهم نقاط الاختلاف بين طبيعة المشكلة الاقتصادية من منظور الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي هو سبب هذه المشكلة، فبينما يرى الاقتصاد الرأسمالي أن السبب في المشكلة الاقتصادية هو بخل الطبيعة، وندرة الموارد، يرى الاقتصاد الإسلامي أن سبب المشكلة الاقتصادية هو الإنسان، وذلك بابتعاده عن الكفاءة في استخدام الموارد، والعدالة في توزيعها(٢).

(١) المشكلة الاقتصادية بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي: ص ٦٢.

(٢) المشكلة الاقتصادية بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي: ص ٦٢.

المطلب الثاني
العلاج أو الحل الإسلامي للمشكلة الاقتصادية

إن الإسلام يتصدى لحل المشكلة الاقتصادية آخذًا في اعتباره أمرين أساسيين هما: الإنسان نفسه من ناحية، والنظرة الشاملة للموارد من ناحية أخرى(١).

وهناك حلاً للخروج من بوتقة المشكلة الاقتصادية فيقول: "إننا لا نقول مع الاشتراكيين إن أساس الخروج من المشكلة الاقتصادية هو الدولة، ولا مع الرأسماليين بأن أساس الخروج من هذه المشكلة هم الأفراد والجهود الذاتية، ولكننا نقول بما يقره الإسلام من ضرورة التعاون بين الدولة والأفراد، وأن لكل منهما مجاله، بحيث يكمل كل منهما الآخر.

والواقع أن الدولة لا تستطيع القيام بكل شيء، وأن تدخلها المطلق، أو إحجامها المطلق، يؤدي إلى مساوئ

(١) الإسلام والاقتصاد: ص ١٩.

عديدة، والمناط في الاقتصاد الإسلامي هو تحقيق التعاون والتكامل بين الدولة والأفراد"[١].

فالقضاء على هذه المشكلة تتمثل في ضرورة تنمية الإنتاج مع عدالة التوزيع، وأن أحدهما لا يغني عن الآخر، فوفرة الإنتاج مع سوء التوزيع هو احتكار واستغلال لا يسلم به الإسلام، كما أن عدالة التوزيع إنتاج كاف هو توزيع للفقر والبؤس، وهذا يرفضه الإسلام[٢] .

وهناك ثمة أمر مُهم يرتبه الاقتصاد الإسلامي في حله للمشكلة الاقتصادية، فهو لا يقف بالنسبة للفقراء موقف الأثرة واللامبالاة شأن الاقتصاد الرأسمالي، كما لا يقف بالنسبة للأغنياء موقف الكراهية، وتغذية الصراع ضدهم شأن الاقتصاد الاشتراكي، وإنما هو يعمل على التقريب بين

(١) الإسلام والتوازن الاقتصادي بين الأفراد والدول: ص٦٢.

(٢) الإسلام والمشكلة الاقتصادية: ص١٠٤.

الفئتين، وبالتالي إحلال التعاون والتكامل بينهما لا التناقض والصراع(١).

والاقتصاد الإسلامي على خلاف مع كافة المذاهب والنظم الاقتصادية الوضعية، فهو لا يستهدف من حرصه الشديد على تنمية الإنتاج وعدالة التوزيع مجرد تحقيق الرخاء المادي فحسب، وإنما هو يستهدف أساسًا الجانب الروحي والخُلقي، وبعبارة أخرى فإنه يستهدف تنفيذ إرادة الله في خلقه، بحيث يكون الجميع بحق خلفاء الله في أرضه، يعمرون الدنيا بوفرة الإنتاج، وعدالة التوزيع، مبتغين وجهه وحمده ورضاه(٢).

و من العناصر الرئيسة، التي يقوم عليها الحل الإسلامي للمشكلة الاقتصادية، هي(٣):

(١) الإسلام والمشكلة الاقتصادية: ص١٠٤.

(٢) الإسلام والمشكلة الاقتصادية: ص١٠٥.

(٣) الإسلام والتوازن الاقتصادي بين الإفراد والدول: ص٤١.

أ- المال مال الله والبشر مستخلفون فيه:

فحيازة الفرد للمال ليست امتلاكًا بالمعنى المطلق في الإسلام، وإنما هي وديعة، أو وظيفة شرعية؛ إذ المالك الحقيقي لكل الأموال هو الله ﷻ وأنه سبحانه سيحاسب المكتسب للمال، أو المتصرف فيه حسابًا عسيرًا بقوله تعالى﴿ثُمَّ لَتُسْأَلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ﴾(١).

وقد ترتب على تكييف الإسلام للملكية: خاصة كانت أو عامة، أن أصبحت أمانة، واستخلاف، ومسئولية، ويجب الالتزام في شأنها بتعاليم الإسلام فلا يجوز مثلاً تمكين السفهاء والمبذرين من هذا المال يقول الله تعالى﴿وَلا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا﴾(٢)، وحرمان العاجزين المحتاجين من هذا المال بقوله تعالى﴿وَآتُوهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُم﴾(٣)، أو أن يكون

(١) سورة التكاثر: آية (٨).
(٢) سورة النساء: من الآية (٥).
(٣) سورة النور: من الآية (٣٣).

المال متداولاً بين فئة قليلة من الناس بقوله تعالى﴿كَيْ لا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُم﴾(١).

بل وأكثر من ذلك فإن شرعية الملكية، خاصة كانت أو عامة تسقط إذا لم يحسن الفرد استخدام هذا المال استثمارًا، أو إنفاقًا في مصلحته، أو مصلحة الجماعة.

ب- لكل حد الكفاية أولاً ثم لكل تبعًا لعمله:

ومؤدى ذلك أنه في الظروف غير العادية(الاستثنائية)كمجاعة، أو حرب، حيث تقل الموارد، ولا تتوفر الحاجيات يتساوى المسلمون من حيث توفير حد الكفاف، وفي الظروف العادية يتساوى المسلمون من حيث توفير حد الكفاية، وما فوق ذلك يكون لكل تبعاً لعمله وجهده، ويترتب على ذلك:

١- الإسلام لا يحترم الملكية الخاصة إلا بعد ضمان (حد الكفاف): فحرمة الملكية الخاصة في الإسلام مشروطة بأن

(١) سورة الحشر: من الآية (٧).

يتوفر لكل فرد حد الكفاف، بمعنى أنه إذا وجد في المجتمع الإسلامي جائع واحد، أو عار واحد، فإن حق الملكية لأي فرد من أفراد هذا المجتمع لا يجب احترامه، ولا تجوز حمايته، ومؤدى ذلك أن هذا الجائع الواحد، أو المضيع الواحد، يسقط شرعية سائر حقوق الملكية إلى أن يشبع.

وهذا يفسر لنا قول الرسول ﷺ: [من كان له فضل ظهر فليعد به على من لا ظهر له، ومن كان له فضل زاد فليعد به على من لا زاد له][1].

٢- الإسلام لا يسمح بالثروة أو الغنى إلا بعد ضمان حد الكفاية: أي المستوى اللائق للمعيشة، بحسب ظروف الزمان والمكان، والواجب توافره لكل من يتواجد في المجتمع الإسلامي، وهو ما يوفره لنفسه بجهده وعمله، فإن عجز عن

(١) صحيح مسلم: ٥/١٣٨، كتاب اللقطة، باب استحباب المواساة بفضول المال، حديث رقم (٤٦١٤)، واللفظ الصحيح لمسلم: « من كان معه فضل ظهر فليعد به على من لا ظهر له، ومن كان له فضل من زاد فليعد به على من لا زاد له ».

ذلك بسبب خارج عن إرادته، كمرض، أو شيخوخة انتقلت مسئوليته إلى بيت مال المسلمين، أي خزانة الدولة.

وقد روى أبو يوسف، وأبو عبيد، كيف أن الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه في خلال تفقده للأنصار دُهش حين رأى شيخًا يتكفف الناس فسأله: من أي أهل الكتاب أنت؟ فقال: يهودي، فسأله: وما ألجأك إلى هذا؟ قال: الجزية، والحاجة، والسن، فأمر عمر بطرح جزيته، وأن يعان من الزكاة باعتباره مسكينًا، وأرسل إلى خازن بيت المال بقوله: "انظر إلى هذا وضربائه، فوالله ما أنصفناه، إن أكلنا شبيبته ثم نخذله عند الهرم"(١).

(١) انظر: الخراج: الإمام أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٤٦هـ، ص١٥٠، والأموال: أبو عبيد القاسم بن سلام، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٩٦٨م، ص٤٦.

٣- الإسلام لا يضع حدًا أعلى للملكية أو الاغتناء:

فمتى توافر لكل فرد في المجمع الإسلامي(حد الكفاية) أي: المستوى اللائق للمعيشة، والذي تضمنه الدولة لكل مواطن إذا عجز هو عن تحقيقه لسبب خارج عن إرادته، فإنه يكون لكل تبعًا لعمله، وسعيه في الأرض، دون قيد أو حد أعلى للملكية أو الثروة والاغتناء، فالقرآن يقول﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبْنَ﴾(١)، والحديث النبوي يقول:[لا بأس بالغنى لمن اتقى](٢).

فاغتناء الناس وتفاوتهم في أرزاقهم، ورفع بعضهم فوق بعض درجات، وتفضيل بعضهم على بعض ليس اعتباطًا، وإنما هو بقدر ما يبذلونه من جهد وعمل

(١) سورة النساء: من الآية (٣٢).

(٢) سبق تخريجه.

صالح، قال تعالى﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى، وَأَنَّ سَعْيَهُ سَوْفَ يُرَى، ثُمَّ يُجْزَاهُ الْجَزَاءَ الْأَوْفَى﴾(١).

جـ- الارتفاع بالتنمية الاقتصادية إلى مرتبة الفريضة والعبادة:

فلقد اعتبر الإسلام تعمير الكون، وتنمية الإنسان ليكون بحق خليفة الله في أرضه، بقوله تعالى﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾(٢)هو غاية خلقه ووجوده، بقوله تعالى﴿هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾(٣): أي كلفكم بعمارتها.

فلم يخلق الله تعالى الإنسان في هذه الدنيا عبثًا، أو لمجرد أن يأكل ويشرب، وإنما خلقه لرسالة يؤديها، وهي أن يكون خليفة الله في أرضه، يدرس، ويعمل، وينتج، ويعمر، عابدًا لله، شاكرًا فضله.

---

(١) سورة النجم: الآيات (٤١، ٤٠، ٣٩).

(٢) سورة البقرة: من الآية (٣٠).

(٣) سورة هود: من الآية (٦١).

ولقد بلغ حرص الإسلام على التنمية الاقتصادية وتعمير الدنيا أن قال الرسولﷺ: [إنْ قامَتِ السّاعَةُ وفي يَدِ أحَدِكُمْ فَسِيلَةٌ فإن اسْتَطَاعَ أنْ لا يَقُومَ حَتَّى يَغْرِسَها فلَيَغْرِسْها](١).

ونخلص من ذلك أن التنمية الاقتصادية في الإسلام، هي فريضة وعبادة، بل هي من أفضل ضروب العبادة، وأن المسلمين قادة وشعوبًا مقربون إلى الله تعالى، بقدر تعميرهم للدنيا، وأخذهم بأسباب التنمية الاقتصادية، وذلك بمفهومها الإسلامي الذي يميزها عن سائر المذاهب والأنظمة الاقتصادية الأخرى، ذلك لأن التنمية الاقتصادية الإسلامية هي تنمية شاملة، ومتوازنة، وغايتها الإنسان نفسه؛ ليكون بحق خليفة الله في أرضه.

---

(١) الأدب المفرد: محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط٣، ١٩٨٩م، ص١٦٨، باب اصطناع المال، حديث رقم (٤٧٩)، وصححه الألباني في صحيح الأدب المفرد: ١/ ١٩٥.

وأن مبدأ الشمول في التنمية الاقتصادية الإسلامية يقتضي أن تضمن كافة الاحتياجات البشرية من مأكل، وملبس، ومسكن، ونقل، وتعليم، وتطبيب، وترفيه، بحيث لا تقتصر التنمية على إشباع بعض الضروريات، دون الأخرى.

د- الجمع بين الضمان الاجتماعي والتكافل الاجتماعي:

يتمثل الضمان الاجتماعي في الإسلام في التزام الدولة الإسلامية نحو كافة المقيمين بها، أيا كانت ديانتهم أو جنسياتهم، وذلك بتقديم المساعدة للمحتاجين منهم في الحالات الموجبة بتقديمها: كمرض، أو عجز، أو شيخوخة، متى لم يكن لهم دخل أو مورد يوفر لهم حد الكفاية.

أما التكافل الاجتماعي فهو التزام الأفراد بعضهم نحو بعض، وهو لا يقتصر في الإسلام على مجرد التعاطف المعنوي من شعور الحب، والبر، والأمر بالمعروف، والنهي

عن المنكر، بل يشمل أيضًا التعاطف المادي تجاه كل فرد قادر.

ويتمثل الضمان الاجتماعي في الإسلام في ضمان حد الكفاية لكل فرد يتواجد في المجتمع الإسلامي، تكفله له الدولة الإسلامية عن طريق مؤسسة الزكاة، ثم يأتي التكافل الاجتماعي من جانب الأفراد، كعنصر مُكمل لالتزام الدولة وجهودها في القضاء على الفقر.

ونخلص مما تقدم أن الإسلام هو دين الضمان الاجتماعي، من حيث التزام الدولة، وهو دين التكافل الاجتماعي من حيث التزام الأفراد.

هـ- معيار تقويم الدولة في نظر الاقتصاد الإسلامي:

إن معيار الحكم في الاقتصاد الإسلامي على أي دولة من دول العالم يقاس بالمستوى المعيشي اللائق الذي تضمنه الدولة لأضعف مواطن فيها؛ لتحريره بذلك من عبودية

الحاجة، وقد عبر شيخ الإسلام ابن تيمية[1]عن ذلك بقوله: "إن الله تعالى إنما خلق الأموال إعانة على عبادته؛ لأنه خلق الخلق لعبادته"[2].

وفي نهاية الأمر نؤكد على لا نقول مع الاشتراكيين إن أساس الخروج من المشكلة الاقتصادية هي الدولة، ولا مع الرأسماليين بأن أساس الخروج من هذه المشكلة هم

(١) أحمد بن عبد الحليم بن تيمية (ت ٧٢٨هـ): فقيه أصولي، ومفتي الدين الحصيف، وصاحب الآثار الكبرى في علوم الدين والفكر الإسلامي، ولد بحرَّان بتركيا، ورحل إلى دمشق مع أسرته، كان قوي الذاكرة، سريع الحفظ، نهل من منهج النبوة، وقد كان صالحاً مصلحاً، تربو مصنفاته على ثلاثمائة مجلد في علوم الإسلام المختلفة، من مصنفاته: السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية؛ ودرء تعارض العقل والنقل؛ والفتاوى. انظر: سير أعلام النبلاء: ٢٢/٢٨٨، وتذكرة الحفاظ: ٤/١٩٢، ووفيات الأعيان: ٤/٣٨٦.

(٢) مجموع الفتاوى: أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: أنور الباز، وعامر الجزار، دار الوفاء، القاهرة، ط٢٠٠٥، ٣م، ٢٨/٢٧٦.

الأفراد، والجهود الذاتية، ولكنه يقول بما يقرره الإسلام من ضرورة التعاون بين الدولة والأفراد، وأن لكل منهما مجاله بحيث يكمل كل منهما الآخر.

❁❁❁❁❁

الخاتمة

كشفت الدراسة عن نتائج نعرض لأهمها:

- الاقتصاد الإسلامي هو العلم الذي تتناول مباحثه البنيان الاقتصادي طبقا لمنهج الشريعة الإسلامية.
- المشكلة الاقتصادية بأنها: عدم قدرة المجتمع على إشباع جميع احتياجاته البشرية من السلع والخدمات، في ظل ندرة الموارد، ووسائل الإنتاج.
- فالمشكلة الاقتصادية تتمثل ببساطة في الندرة النسبية للموارد الاقتصادية المتاحة على اختلاف أنواعها، مهما بلغت إحجامها؛ فهي موارد محدودة في كل دولة إذا ما قورنت بالحاجات الإنسانية المتعددة والمتجددة باستمرار.
- فالمشكلة الاقتصادية تنشأ من محدودية الموارد، وعدم محدودية الحاجات.

- تبرز المشكلة الاقتصادية لعدم كفاية الموارد الاقتصادية ؛ لتلبية جميع الحاجات الإنسانية لدرجة الإشباع ، وللإنسان متطلبات متعددة من مأكل ، ومشرب ، وملبس ، ومسكن.
- تنشأ المشكلة الاقتصادية من ندرة وسائل إشباع الحاجات ، فيحاول كل مجتمع أن يجد الحل الملائم لها.
- المشكلة الاقتصادية هي مشكلة الفقر الذي لازم الإنسانية عبر التاريخ ، ومسألة الفقر مسألة نسبية ، تختلف باختلاف الزمان والمكان.
- المشكلة الاقتصادية هي مشكلة سلوكية ، يتسبب فيها الإنسان.
- هناك جوانب عديدة للمشكلة الاقتصادية أهمها ظاهرة الانفجار السكاني في الدول المتخلفة.
- إن التصور الإسلامي للمشكلة الاقتصادية لم يرتبط منذ البداية بهدف توفير الضرورات الأساسية للمعيشة ، وإنما بهدف رفع مستوي المعيشة وتحسينه.

- هناك اختلافاً جوهرياً بين طبيعة المشكلة الاقتصادية من منظور الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي في توصيف المشكلة الاقتصادية، بينما هناك اتفاق حول وجود المشكلة الاقتصادية على المستوى الكوني.
- القضاء على هذه المشكلة تتمثل في ضرورة تنمية الإنتاج مع عدالة التوزيع.
- الإسلام هو دين الضمان الاجتماعي، من حيث التزام الدولة، وهو دين التكافل الاجتماعي من حيث التزام الأفراد.
- إن أساس الخروج من المشكلة الاقتصادية ما يقرره الإسلام ضرورة التعاون بين الدولة والأفراد، وأن لكل منهما مجاله بحيث يكمل كل منهما الآخر.

❁❁❁❁❁

المراجـــع

- بحـــوث في الاقتـــصاد الإســـلامي : مجموعـــة مـــن العلماء ، إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود ، المملكة العربية السعودية.
- الأخـــلاق في الاقتـــصاد الإســـلامي : عبـــد الحلـــيم الجندي ، دار المعارف ، القاهرة ، (د.ت).
- مبادئ الاقتصاد الجزئي : السيد محمد السريتي ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ط٢٠٠٤ ، ١م.
- أساســيات علــم الاقتــصاد : محمــود يونس ، الــدار الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٥م.
- مبــادئ الاقتــصاد الجزئــي : يعقــوب ســليمان ، دار المسيرة ، ط١ ، ص٤٠.
- إسماعيل عبد الرحمن : مفاهيم ونظم اقتصادية ، دار وائل ، عمان(الأردن) ، ٢٠٠٥م.

- المشكلة الاقتصادية بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي(أوجه الاختلاف وأوجه الاتفاق): معتز عبد الله مسالمة، مشروع تخرج لمرحلة الماجستير، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، (د.ت).
- لمحات في اقتصادنا المعاصر: محمد مظلوم حمدي، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٣م.
- موسوعة الاقتصاد الإسلامية(دراسات مقارنة): محمد عبد المنعم الجمال، دار الكتاب المصري بالقاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط١٩٨٠، ١م.
- الإسلام والتوازن الاقتصادي بين الإفراد والدول.
- موسوعة الاقتصاد الإسلامية دراسات مقارنة (شبكة الانترنت).

- الأسعار وتخصيص الموارد في الإسلام: عبد الجبار السبهاني، دار البحوث للدراسات الإسلامية، ط٢٠٠٥.
- دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي: حازم الببلاوي، دار الشروق، القاهرة، ط١.
- الاقتصاد الإسلامي(مفاهيم ومرتكزات): محمد صقر، دار النهضة، عمان، ط١.
- الخراج: الإمام أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٤٦هـ.
- الأموال: أبو عبيد القاسم بن سلام، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٩٦٨م.
- الأدب المفرد: محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط٣.

• مجموع الفتاوى: أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: أنور الباز، وعامر الجزار، دار الوفاء، القاهرة، ط٢٠٠٥.

References

- buhuth fi alaiqtisad al'iislamii:majmueat min aleulama','iidarat althaqafat walnashr bijamieat al'iimam muhamad bin saeud,almamlakat alearabiat alsaeudiati.
- al'akhlaq fi aliaqtisad al'iislamiu:eabd alhalim aljandi,dar almaearifi,alqahirat,(di.t).
- mabadi aliaqtisad aljuzyiyu:alusayid muhamad alsiriti,aldaar aljamieiati,al'iiskandiriatu,ta1,2004m.
- 'asasiaat eilm aliaqtisadi:mahmud yunis,aldaar aljamieiati,al'iiskandiriati,1985m.
- mabadi aliaqtisad aljuzyiya:yaequb siliman,dar almasirati,ta1,sa40.
- 'iismaeil eabd alrahman:mfahim wanazam aqtisadiata,dar wayili,eimana(al'urduni),2005m.
- almushkilat alaiqtisadiat bayn alaiqtisad al'iislamii walaiqtisad alwdei('awjuh alaikhtilaf wa'awjuh alaitifaqi): muetaz

eabd allah misalimat,mashrue takhruj limarhalat almajistir,qsam alaiqtisad walmasarif al'iislamiatu,kaliyat alsharieat waldirasat al'iislamiati,jamiet alyrimiwk, al'urdun,(di.t).

- lamihat fi aqtisadina almueasiri:muhamad mazlum hamdi,dar almaearifi,alqahrat,1963m.
- musueat alaiqtisad al'iislamiati(dirasat muqaranati):muhamad eabd almuneim aljamal,dar alkitaab almisriu bialqahirati,dar alkutaab allubnani,birut,ta1,1980m.
- al'iislam waltawazun aliaqtisadii bayn al'iifrad walduwali.
- muasueat aliaqtisad al'iislamiat dirasat muqarana (shabakat aliantirnti).
- al'asear watakhsis almawarid fi al'iislami:eabd aljabaar alsibhani,dar albuhuth lildirasat al'iislamiati, ta2005 .

- dalil alrajul aleadii 'iilaa tarikh alfikr alaiqtisadii:hazim albiblawi,dar alshuruq,alqahrat,ta1.
- aliaqtisad al'iislamiu(mafahim wamurtakizati):muhamad saqra, dar alnahdati,eiman,ti1.
- alkharaji:al'iimam 'abu yusuf yaequb bin 'iibrahim al'ansari,almatbaeat alsalafiat,alqahirati, 1346hi.
- al'amwal:'abu eubayd alqasim bin salamu,maktabat alkuliyaat al'azhariatu,alqahirati, 1968m.
- al'adab almufradu:muhamad bin 'iismaeil 'abu eabd allah albukhari,tahqiqu:muhamad fuad eabd albaqi,dar albashayir al'iislamiati,biruta,ta3.
- majmue alfatawaa:'ahmad bin eabd alhalim abn taymiat alharaani,tahqiqu:'anwar albaz,weamir aljazar,dar alwafa'i,alqahrati,ta2005 .

❁❁❁❁❁